**الكلية : الإدارة والاقتصاد المادة : التنمية الاقتصادية**

**القسم : الاقتصاد الموضوع : اشكاليات التدخل بين المفاهيم التنموية**

**المرحلة الثالثة**

* **نمو**
* **تنمية اقتصادية**
* **تحديث**
* **التنمية المستدامة**
* **التنمية البشرية المستدامة**

1. **مفهوم النمو الاقتصادي (The Concept of Economic Growth)**

أصل كلمة النمو (Growth) الاقتران بفكرة بيولوجية تعني في الأساس تزايداً في الأبعاد أو المقاييس للإحياء , مثل الزيادة في الطول و الوزن و الحجم , و بتعبير آخر يعد النمو ظاهرة كمية تتمخض عن تغيرات تخضع للقياس المباشر بمقاييس كمية( القطيفي ،1999: 9 ) أما النمو الاقتصادي فيمثل الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد المتاحة أو الناتج القومي لدولة ما , و بكلمات أخرى يحدث النمو الاقتصادي عند تحول منحنى حد إمكانات الإنتاج للدولة نحو الخارج )سامويلسون ،2006 : 586 )

أن النمو الاقتصادي ليس هو التحرك على نفس منحنى حدود إمكانيات الإنتاج القصوى (اب) كالتحرك من نقطة (ن) إلى نقطة (نَ) كما نلاحظ ذلك في الشكل(1) وذلك لأن مثل هذا التحرك ما هو إلا مجرد تغيير في تركيب الإنتاج الكلي وليس تغييراً مطلقاً في حجم الإنتاج ,بل أن النمو الاقتصادي ينعكس في انتقال منحنى حدود إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى كما يتضح من المنحنى (اَبَ) حيث يمثل هذا المنحنى الجديد إمكانيات أوسع للإنتاج ,ويلاحظ أن كل نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج تمثل في الواقع تركيباً معيناَ من الإنتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية أو الإنتاجية عند مدى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية ,لذلك فإن كل نقطة تقع إلى أسفل هذا المنحنى تمثل مستوى من الاستخدام غير الكامل للموارد الاقتصادية.(الامين ، 1987: 255)

شكل (5) منحنى حدود إمكانات الإنتاج

|  |
| --- |
| منحنى حدود إمكانات الإنتاج  السلع الرأسمالية  أَ    ن أ    ن هـ    م  بَ ب  السلع الاستهلاكية |

**المصدر : إسماعيل عبد الرحمن , حربي محمد عريقات , مفاهيم و نظم اقتصادية**

**(التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي), ط 1,دار وائل للنشر , الأردن , 2004, ص 277.**

و هناك مفهوم آخر يرتبط ارتباطاً كبيراً بمفهوم النمو الاقتصادي , وهو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي , الذي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة ويتوجه اهتمام الدول بصفة أساسية على مسألة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل المواطنين في تلك الدولة أي الزيادة المستمرة للناتج المحلي خلال آجل طويل أو آجال طويلة تشمل كل منها على عدة دورات اقتصادية عقدية . وفي العادة إن الدورة الاقتصادية تستغرق عشر سنوات حتى يستعيد الاقتصاد مدة الانتعاش من جديد , فقد كان الأمر يتوقف في الواقع على قدرة الاقتصاد الرأسمالي على القيام بتجديد شامل وتوسيع في رأس المال الثابت في أصوله الإنتاجية(مرسي،1990: 404). كذلك يعني النمو الاقتصادي (حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن وهذه الزيادة تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة) و يتم ذلك بالتعبير عن النمو الاقتصادي (بأنه التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي , أما بالنسبة إلى متوسط الدخل الفردي فأنه عبارة عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان).(عطية ، 2003: 11) و يلاحظ أن النمو الاقتصادي (يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي حيث إن الأخير يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها وبذلك يكون الدخل الحقيقي هو ناتج قسمة الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار) قارن بين الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي ؟ فمفهوم النمو الاقتصادي (يشير إلى ارتفاع الدخل أو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي . فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما وبأي شكل من الأشكال فان ذلك يسمى بالنمو الاقتصادي) (جبلز ، 2009: 31).

و يهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة , مهما كان مصدر هذا التوفير محلياً أو خارجياً أو الاثنين معاً (هويشيار ،2005: 247). أما ما جاء في تعريف الاقتصادي الانكليزي بيجو (pigou) فقد أوضح تعريف النمو الإقتصادي على (انه هو مقدار السلع و الخدمات المنتجة و الموضوعة تحت تصرف المواطنين خلال مدة زمنية معينة بتكاليف أقل و نوعية أحسن و كميات أكبر من ذي قبل)(السيد علي ، 1984: 372 ) و يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة , فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وعلى مستوى جميع القطاعات الاقتصادية , كلما أدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي و العكس صحيح . و من الطبيعي انه لا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الناتج المحلي بعد بلوغ نسبة استغلال طاقتها القصوى و يمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بمؤشرين هما (عريقات ، 2004: 276)

الأولى : تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي .

الثانية : تحديد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج الصافي الحقيقي.

و نلاحظ أن الطريقة الأولى أنما تعبر عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في بلد معين و ذلك مقارنة مع مستويات المعيشة في بلدان أخرى, أما الطريقة الثانية فهي تعبر عن استخدام التوسع الإنتاجي. و يمكن في بعض الأحيان أن يتم التعبير عن النمو الاقتصادي بمصطلح الإنتاجية (Productivity) أو الكفاءة (Efficiency) و هو زيادة المخرجات لكل وحدة من المدخلات (القوى العاملة Labor Force) (و رأس المال المادي Physical Capital) خلال مدة زمنية. وبذلك يكون النمو الاقتصادي الزيادة بأي مقياس في الاقتصاد و خلال الزمن و يمكن أن نعبر عنه بمصطلح التغير في أي مفهوم من مفاهيم الدخل القومي ولكن يعتبر مصطلح الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic product) هو الأكثر استعمالاً في الغالب.

ففي كثير من الأحيان يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما , ألا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى مما يؤدي إلى عدم ظهور هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في بلد ما إلا انه لم يحقق نمواً في مستوى معيشة أفراد شعبه .و لذا فأن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف و معظمها من قبيل الدول النامية و خاصة شديدة الفقر و هذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة , و لذا يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان , و إلا فان مجهودها لن يسفر عن تقدم يذكر . و لوحظ أن أعلى معدل للنمو السكاني في الدول الأفريقية شبه الصحراوية بلغ (3% )و أدنى معدل يسود في الدول المتقدمة ,إذ بلغ في الدول الأوربية وفي دول الاتحاد السوفيتي السابقة0.04)%).(عجيمة ،2007: 74) و يعد النمو الاقتصادي احد الأهداف الاقتصادية الرئيسة التي تسعى إليها جميع بلدان العالم من أجل تطوير اقتصادياتها و من اجل رفع مستويات معيشتها , للوصول إلى أعلى مستوى من الرفاهية , و مهما كان مصدر النمو الاقتصادي , فمن المهم أن نبين ما يتضمنه النمو الاقتصادي من اختيار بين البدائل سواء كان مصدر النمو هو عن طريق التقدم التقني أو عن طريق الزيادة في رأس المال المادي, أو رأس المال البشري , فجميعها يفرض على المجتمع الاختيار بين استخدام المواد الإنتاجية من اجل الاستهلاك الحالي أو من اجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي لان النمو الاقتصادي يتطلب التضحية بالاستهلاك الحالي و توجيه الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية باتجاه تنمية مصادر النمو المذكورة وخاصة في بدايات التنمية الشاملة .

وكذلك يُفسر النمو الاقتصادي على انه النمو في قدرة النظام الاقتصادي على تلبية رغبات الاستهلاك الفردية والجماعية . أما كيفية تلبية الرغبات فقد تكون مشكلة تقنية تتطلب المحافظة على المنافسة وإصرارها على تأمين السلع الخاصة . (هيرش ، 1982: 44)

1. التنمية الاقتصادية

على مستوى البنية اللغوية ، تعرف التنمية بأنها مشتقة من النماء ، وهي الزيادة والانتشار التدريجي ، فيقال نمي نميا ونميا ونماء بمعنى زاد وكثر. ويقال نميته ( دون تشديد )، بمعنى (( رفعته على وجه الإصلاح )) (ابن منظور,2004) .

أما اصطلاحا فالمقصود بالتنمية هو الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وفي هذا السياق ينبغي التميز بين مصطلحي النمو Growth والتنمية Development ، فالنمو معناه التطور التلقائي الذي عادة ما يكون تطورا طبيعيا دون تدخل من الدولة أو المجتمع ، بينما يحيل مصطلح التنمية إلى تلك العمليات المخططة التي تسعى إلى تحقيق النمو بصورة سريعة وخطط محددة (العسل,1996: 59) ، ويعتبر بعض الباحثين(الدغيم,2004), أن مصطلح التنمية يعد من المصطلحات الدخيلة التي بدأ الترويج لها في تقارير البرامج الإنمائية للأمم المتحدة منذ سنة 1990 ، بينما هي سمة بشرية قديمة قدم البشر.

والتنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال. والتنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية. لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.

ونظرا لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة وتلك النامية، فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفها إلى تيارين رئيسين : أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها: العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن.

أما التيار الآخر، فقد تمثل بدول العالم الثالث النامية، وعرف التنمية على أنها، العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية ـ اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع، مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها عد المساواة، وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قد اكبر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله (السنبل,2001: 5).

ويختلف مفهوم التنمية من مجالٍ لآخر، وذلك باعتبار المجال المضاف إليه مثل التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية...الخ.

1. تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية ، فيعرفها البعض بأنها العمليـة التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم(عجمية وأحمد,1999: 51) .

وأن هذا الانتقال يعني إحداث تغييرات جوهرية في البناء والهيكل الاقتصادية وهي عملية يـزداد فيهـا الـدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم (عريقات,1997: 5).

وعلى الرغم من أن بعض الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية لنمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة فـي إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة تذهب إلى الطبقات الغنية . في الوقـت التـي تحصل به الطبقات الفقيرة على نصيب متواضع من هذه الزيادة ، ولكن فـي حالـة التنميـة الاقتصادية فإن أولى أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الـدخل لـصالح الفقراء(عجمية وأحمد,1999: 53).

ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان عناصر التنمية الاقتصادية كالآتي:

* زيادة في الطاقة الانتاجية.
* زيادة دخل الفرد.
* تغير في الهيكل الاقتصادي.
* نمو بمعدل عالي ولقطاعات معينة.